مدى استجابة الدول العربية للإصلاح الأمريكي
نموذجي العراق والمملكة العربية السعودية

The response of Arab countries to American reform Projects: Case study Iraq and Saudi Arabia

قاسمي السعيد.(*)

ملخص:
تتناول هذه الدراسة ما مدى استجابة الدول العربية لمشاريع الإصلاح الامريكية التي جاءت في سياق الرؤى الأمريكية التي تبناها رجال إدارة بوش الذين كانوا في غالبيتهم من المحافظين الجدد، والذين رأوا أن الإصلاح يجب إن يتم سواء أكان بطريقة داخلية طوعية مثل الحالة السعودية أو بالتدخل الخارجي مثلما حدث مع العراق
الكلمات المفتاحية: مشاريع الإصلاحية، أمريكا- المنطقة العربية- الدمقرطة، العراق، المملكة السعودية

Abstract:
This study investigates the extent to which Arab countries responded to the U.S. reform programs that have come into existence in the context of the specific visions that many of the former senior officials, also known as the Neo-Conservatives, in the Bush administration embraced. Those officials believed that reforms should take place in the Middle East; whether voluntarily through real steps taken by national government in the region as it the case of Saudi Arabia, or forcibly through external interventions like what happened in Iraq in 2003.
Keywords: Reforms, the United States, the Arab World, Democratization, Saudi Arabia, Iraq.

(*)– أستاذ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

مقدمة

ما هي درجات استجابة الدول العربية لمبادرات الإصلاح الأمريكية التباين وتحديدا النماذج الأربعة مصر، الجزائر، العراق، والسعودية؟ وما هي العوامل التي تحكم في درجة مع المشاريع الأمريكية للإصلاح؟

عرف تجاوب مختلف الدول العربية مع مشاريع الإصلاح الأمريكية ، درجات من التباين (مصر، العراق، السعودية والجزائر)، وقد لعبت الأوضاع الداخلية لكل بلد، و طبيعة نظامها السياسي القائم، ودرجة الضغوط الدولية – الأمريكية- التي تعرض لها أي من تلك البلدان، في مستوى استجابة كل بلد، فالوضع الداخلي يشهد اختلافا جوهريا فبين الأوضاع التي عاشها العراق ويعيشها تحت الاحتلال، ووضع غيرها من الدول الأخرى، يختلف عن الوضع المملكة العربية السعودية، وعن حالة الجزائر التي باشرت تجربة ديمقراطية متعثرة منذ أزيد من عقدين، سبقت المبادرات الغربية المختلفة ل"الإصلاح الديمقراطي" في الوطن العربي، و التي جاءت في إطار تصورات جديدة لتكييف وضع المنطقة العربية بما يتناسب والتصورات الغربي- الأمريكية لإعادة صياغة ترتيبات محددة للمنطقة العربية.

أولا: النموذج العراقي.

اختلفت التصورات وآليات الاستجابة من طرف الدول العربية تجاه المبادرات التي طرحتها الولايات الأمريكية لإصلاح الأوضاع في المنطقة، وتبدو الكيفية التي جرت بموجبها الاستجابة من طرف النظام العراقي الذي أقيم على أنقاض نظام صدام حسين، رهينة الوضع الداخلي الذي أنتجه الاحتلال وتداعياته على الخريطة السياسية العراقية، والعلاقة التي تربط ذلك النظام بالجهة صاحبة المبادرة. وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة تلك العلاقة؟ والكيفية التي سعت من خلالها الولايات المتحدة لتنفيذ تلك الإصلاحات في بلد لا يزال محتلا بالشكل الذي يتماشى ومصالحها القومية، في سياق الرؤى الجديدة للأمن القومي الأمريكية، والتي تبدو شديدة التأثر بأطروحات نظرية أكاديمية على غرار نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، وأطروحات السلام الديمقراطي التي لا تنفصل عنها تصورات الليبراليون الجدد المتحالفين

مع المحافظين الجدد؟ والتطبيقات المختلفة لمفهوم القوى الناعمة التي ظل جوزيف ناي يرددها منذ أواخر الثمانينات.

فبالنسبة للحالة العراقية لا يمكن الحديث عن درجة استجابة محددة للمبادرات الأمريكية للإصلاح، بقدر ما يمكن الحديث عن وسائل وكيفيات لفرض التصور الأمريكي عن طبيعة النموذج الديمقراطي الذي يجب أن يكرس في العراق في ظل حالة الاحتلال.

فقد خضع العراق لتطبيقات لمفاهيم جديدة أبدعتها مجموعة من المفكرين الملحقين بدوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة على غرار ديفيد فروم، ريتشارد بيرل، برنارد لويس، فؤاد عجمي و المفكر اليميني الإسرائيلي- ذو الأصول الروسية- ناتان شارانسكي[1]، وتمثلت تلك التصورات الجديدة في مفهوم الفوضى الخلاقة التي يتم بموجبها تعميم الفوضى وتدمير مجمل البني الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية والسياسية القائمة، وفسح المجال لبروز بنى جديدة تفرزها حالة الفوضى، وهي التصورات التي بموجبها جرى حل الجيش والمؤسسات السياسية العراقية الموروثة عن عهد نظام صدام حسين.

1- الوضع السياسي و أثره على العملية الديمقراطية.

خلف الاحتلال الأمريكي للعراق وضعا جديدا لم يكن مسبوقا في تاريخ البلد، إن على المستوى السياسي وتوازناته، أو على المستوى الأمني الذي شهد تدهورا وضع البلد على حافة الحرب الأهلية، فانهيار النظام السابق، وإقدام بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق على حل الجيش العراقي وإصدار قانون اجتثاث البعث وحل مؤسسات الدولة العراقية وإنشاء مجلس الحكم الانتقالي العراقي، أدى إلى خلق حالة من الانفلات والفوضى الأمنية غير المسبوقة في البلد.

واعتقدت الإدارة الأمريكية أنها بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين في أفريل 2003، تكون قد وضعت الأساس الراسخ لبناء ديمقراطية في العراق، أو هكذا صوروا الوضع لمناصري احتلال العراق سواء داخل البلد أو خارجه، وبأن إزاحة صدام حسين سيفتح الباب للعراقيين على عهد الديمقراطية، التي لطالما حلموا بها في العقود السابقة، واتضح أن تاريخ

[1] - Hicham Ben Abdallah El Alaoui. Pour une démocratie autochtone , Crise et réforme du monde arabe. le monde diplomatique, octobre 2005.

إعلان سقوط نظام صدام لن يكون أبدا عيدا للديمقراطية في العراق، باعتراف حتى من كانوا من أشد أنصار خيار الاحتلال.

فمنذ تنصيب بول بريمر حاكما "مدنيا" أمريكيا في العراق في 2003، تولت الحكومة الأولى التي ترأسها وضع أسس النظام السياسي والاقتصادي لعراق ما بعد الاحتلال من خلال ما بات يعرف بقوانين بريمر الشهيرة التي لا تزال سارية المفعول، وكان من أهمها حل الجيش العراقي الوطني وإنشاء مجلس الحكم الانتقالي وفق معايير طائفية عرقية في سابقة لم يعتدها النظام السياسي العراقي منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة في بدايات القرن المنصرم[2]، وكان السعي حثيثا لخلق وضع جديد ميزته التناحر الطائفي بدل التنافس السياسي، في تناقض صارخ مع قيم الديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة.

وإن كان هذا هو الوضع الجديد الذي أنتجه الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن الأمريكيون روجوا لفكرة مفادها أن قدرة الناس على ممارسة درجات من الحرية الفردية شيء فطري وضروري في حياة الناس، ولذلك شكل هذا التوجه المسلمة الأساسية التي تقول الإدارة الأمريكية أنها سند سياستها الخارجية في الشرق الأوسط من أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومن تم فهي ترى أن مقاطعة العديد من القوى السياسية السنية للاستفتاء على مسودة الدستور في2005 كان معلما مهما في مجال الحريات، ومبعثا على التفاؤل بخصوص مشاركة المواطنين في بناء التجربة الديمقراطية، برغم تصويتهم ضد العديد من بنود الدستور الجديد[3].

وبالرغم من محاولة صناع القرار في واشنطن توصيف الوضع في عراق ما بعد صدام حسين بأنه يتجه نحو تكريس الديمقراطية، فإن المعطيات الميدانية كانت تؤشر على عكس ذلك، عبر الحكومات التي نصبت في ظل الاحتلال، فقد "تولت حكومة الجعفري عام 2005 تمرير أخطر صفحة سياسية للاحتلال الأميركي وهي المتمثلة بالدستور الذي ولد من رحم قانون

---

[2] - خالد المعيني. الخارطة السياسية للانتخابات العراقية. على الموقع : www.aljazeera.net بتاريخ 2010/01/10.

[3] - Jefferson S. Burton. DEMOCRATIZATION OF THE ARAB MIDDLE EAST: POSSIBILITY OR PIPEDREAM? USAWC STRATEGY RESEARCH PROJECT. U.S. Army War College
CARLISLE BARRACKS, PENNSYLVANIA2006. P10.

إدارة الدولة، وفي عهده تم تفعيل وتعميق الفرقة الطائفية وزرع بذور الفتنة التي لم تلبث أن تفجرت بنسف المرقدين المقدسين في سامراء في فيفري 2006 وذهبت بأرواح مئات الآلاف من الأبرياء ووضعت العراق على حافة الحرب الأهلية".

والواضح ان وضع أسس قواعد اللعبة السياسية في عراق ما بعد صدام ، قد جرى في فترة ما قبل الحرب، عندما اتفقت الولايات المتحدة في حينها مع أحزاب ما يسمى المعارضة العراقية على إقرار مبدأ تمحورت عليه فيما بعد كافة قواعد اللعبة السياسية في العراق وشكل فلسفة النظام السياسي، ألا وهو مبدأ المحاصصّة الطائفية والعرقية حيث يتم النظر إلى العراق من خلال الطائفة والمذهب والقومية وليس العكس ويدار هذا المبدأ أو أية خلافات تنشأ عبر آلية عقد الصفقات، وهم المبدأ الذي جرى ترسيخه في كافة مفاصل ما يسمى بالعملية السياسية سواء في مجلس الحكم أو في الدستور أو في طبيعة عمل البرلمان وتوزيع الوزارات وأخطر من ذلك كله في القوات المسلحة حيث تنص المادة تاسعا -أولا في الدستور على أن "تتكون القوات المسلحة العراقية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها"[4].

ويبدو جليا أن الخطوات التي روجت لها واشنطن بأنها تتجه لتأسيس عراق ديمقراطي وحر، كانت في الحقيقة تؤسس لوضع لا يتناسب والظروف اللازمة لإرساء قواعد الديمقراطية، فإذا كان الدستور العراقي على مسألة "المحاصصة الطائفية" وتقسيم البلد بناء على ذلك التصور، واستمرار غياب قانون للأحزاب يضبط عملها وتمويلها، فإن العقبة الثانية التي تمنع قيام انتخابات ديمقراطية العقبة الإجرائية الثانية تتمثل في بقاء قانون بريمر الانتخابي الذي ينص على صيغة "القاسم المشترك" بمعنى أن الأحزاب الصغيرة التي قسم منها دخل الانتخابات بقصد التغيير، إذا لم تحظ بحد أدنى من الأصوات يؤهلها للاشتراك في الانتخابات فإن أصواتها ستذهب طبقا لهذا القانون إلى حصة الأحزاب والكتل الكبيرة، وفي تجربة انتخابات مجالس البلديات أضيف مليون وأربعمائة ألف صوت من هذه الأصوات إلى رصيد الأحزاب الكبيرة، ويعد هذا الأمر مفارقة في النظام الديمقراطي، حيث يحاول بعض

[4] - - خالد المعيني. المكان نفسه.

الأحزاب دخول حلبة المنافسة من أجل التغيير وإذا بأصواته تذهب في نهاية المطاف لتعزز الأحزاب الطائفية والعرقية المهيمنة[5].

وقد اتضح جليا أن السعي الأمريكي من خلال تكريس هذا الواقع إنما كان الهدف منه تعمد إبقاء الأحزاب التي ساندت الاحتلال الأمريكي وتعاونت معه أطول فترة ممكنة في السلطة بما يمكن من تمرير المصالح الأمريكية ومصالح تلك الأحزاب المرتبطة به، فقد تحولت الساحة السياسية العراقية إلى ساحة تطاحن طائفي لعبت فيه القوى الخارجية أدوارا أساسية وخاصة الدورين الإيراني والأمريكي، بحيث يبرز الدور الأمريكي من خلال قيامها بوضع أطر الممارسة السياسية غير السليمة القائمة على التقسيم الطائفي الذي يذهب عكس تيار تكريس الوضع الديمقراطي، وذلك من خلال وجودها العسكري الكثيف والمباشر باعتبارها دولة احتلال أو من خلال وكلائها المحليين سواء كانوا قادة أحزاب أو شخصيات أو شيوخ عشائر الذين ترتبط بهم بوشائج ومصالح استراتيجية وكذلك من خلال مستشاريها الذين يتحكمون في معظم مفاصل العمل الحكومي والأمني.

أما الإرادة الثانية التي كانت فاعلة في المشهد السياسي العراقي فهي الإرادة الإيرانية، التي أصرت على أن تكون الحكومة العراقية إيرانية الولاء بامتياز، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال الطريقة التي أجبرت بها إيران مختلف الفرقاء من أحزاب وشخصيات ومرجعيات دينية ومليشيات وخاصة التيار الصدري وحزب الفضيلة على الدخول في بيت الطاعة الإيراني وإعادة تشكيل الائتلاف الطائفي الذي تفكك في السنين الأخيرة.

وكشفت قوائم الانتخابات التي جرت في بداية 2010، أن التحالفات والإصطفافات، التي مثلتها القوى الثلاثة الرئيسية السابقة، تتمحور حول أسس طائفية وعرقية طبقا لنظام المحاصصة الطائفية فالتحالف الكردستاني ذو النزعة الانفصالية والائتلاف العراقي الذي يمثل الأحزاب الموالية لإيران، وجبهة التوافق التي تدعي تمثيلها الضلع الثالث في معادلة المحاصّصة، فيما لا تزال بقية الأطراف مجرد إكمال ديكور حيث تستعين كل قائمة بممثل لحزب شيوعي أو ليبرالي أو ملكي، واستمر التشاحن بين مختلف القوى السياسية العراقية الفائزة في انتخابات 2010 ما يقارب السنة دون القدرة على التوصل لتوافق حول تشكيل الحكومة، أدى إلى تدهور الوضع العام في البلد، ولم ينته ذلك الوضع إلا بتدخل العديد من

[5]- خالد المعيني. المكان نفسه.

الأطراف الخارجية لحث القيادات العراقية على التوصل لحالة من "التوافق" وإنهاء حالة الانسداد التي آلت إليها الأوضاع بفعل التقسيمات الطائفية التي تميز الساحة العراقية.

من جهة أخرى فإن بروز التأثير الإيراني ودوره في تحديد ملامح الساحة السياسية العراقية، أدي إلى تعمق مخاوف الإدارة الأمريكية، من تداعيات ذلك على مصالحها في المنطقة، خاصة في ظل الصراع الإيراني الأمريكي الذي تحولت العراق إلى إحدى ساحاته، وهو ما جعل واشنطن لا تأبه كثيرا لتثبيت أركان الديمقراطية في العراق، في ظل الاعتقاد السائد بولاء الأغلبية للشيعية لإيران، وتداعيات ذلك على مصالحها، في الوقت الذي تطرح بعض الدوائر الرؤية القائلة بأن الانتخابات لا تقيم الديمقراطية، وان ذلك يتطلب وقتا ، ويعتمد على الشرائح الواسعة المتعلمة والمنفتحة، وعلى وسائل إعلام مسئولة وحرة[6]، وهي معطيات أدركت الولايات المتحدة أنه ليس من السهل توفيرها في العراق بالسهولة التي جرى تصويرها في فترات سابقة، خاصة بعد تأسيس هيئة المساءلة والعدالة وقبلها قانون اجتثاث البعث.

فالصراعات بين الأحزاب الطائفية قد خذلت جماهيرها منذ سبع سنوات بعد أن جاءت إلى الحكم باسم مظلوميتهم واتخذتهم جسرا إلى السلطة والحكم. الخلاف الحالي الشديد بين أقطاب التحالف الطائفي (الحكيم والصدر والمالكي) الذي يحول دون الاتفاق على تشكيل الحكومة تضرب أصوات الشعب العراقي الذي انتخبهم على قاعدة أفضل السيئين.وهذا الخلاف يعود إلى صراعات تاريخية معروفة لدى الوسط العلمي في النجف تمتد إلى قرون، وسبق أن ذهب ضحية تلك الصراعات الكثير من المرجعيات، وآخرها عبد المجيد الخوئي الذي جاء لاستعادة إرث مرجعية جده معتمدا على تعاونه مع القوات الأميركية عام 2003[7].

ثم إن صراعات الأجداد هذه على رئاسة المرجعية وما تدره من ثروات طائلة وسلطة وجاه عظيم يمثله ولاء الملايين من الناس البسطاء، هي التي تلقي اليوم بظلالها على المشهد السياسي العراقي

---

[6] - Ramin Ahmadov. **The U.S. Policy toward Middle East in the Post-Cold War Era** Alternatives: Turkish Journal of International Relations Vol. 4, No.1&2 Spring &Summer 2005.P145.

[7] - خالد المعيني. تعثر تشكيل الحكومة العراقية.. احتمالات مفتوحة. على www.aljazeera.net بتاريخ 2010/08/10

فمقتدى الصدر رغم خطوطه الحمر على ترشيح رئيس الوزراء العراقي الحالي نوري المالكي لولاية ثانية لا يرضى في نفس الوقت أن يكون بديل المالكي في سدة الحكم مرشح الحكيم، لا سيما بعد أن فشل الأخير في الانتخابات، وذلك خوفا من أن تتيح هذه الفرصة للحكيم التقاط أنفاسه واستعادة شعبيته بفضل الثروة والسلطة التي ستؤمنها رئاسة الحكومة، مما يساعد الحكيم في السيطرة على الشارع الجنوبي. والمعادلة نفسها تنطبق على الدعوة والحكيم والصدر، وهو صراع يمتد قرونا على من يمثل المرجعية[8]، وبالتالي فهذه الأطراف تبذل أقصى ما لديها من أجل عدم خسارة مرجعيتهم وصراعهم التاريخي، وهو ما يلقي بظلاله على العملية السياسية العراقية وعلى مستقبل العراق ووحدته الوطنية بسبب حالة الانقسام المتولدة عن الصراعات الطائفية.

هذا الوضع السائد في العراق يكشف عن غياب الثقافة السياسية القائمة على التنافس على أساس البرامج السياسية، وتمحور السباق حلى أسس عرقية طائفية لا تمت للديمقراطية بصلة، فقد نجحت الولايات المتحدة في خلق حالة من الفوضى، ولكنها لم تمكن الشعب العراقي من التمتع بحسنات الديمقراطية التي ادعت إقامتها في بلاد الرافدين، ولم تنتج "الفوضى الخلاقة" سوى حالة فوضى سياسية استشرت في المجتمع العراقي وحولته إلى مجال للتناحر الطائفي الذي تضمن فيه المصالح الخارجية ومصالح القوى المرتبطة به، وإطارا لتنفيذ أجندات أجنبية ليس إلا، ولم تتمكن ادارة الاحتلال من إحلال الديمقراطية التي من شأنها القضاء على العنف والعنف المضاد، بل عمقت من أزمة الوضع الأمني المتردي والتناحر المسلح الذي لعبت فيه الأحقاد الطائفية دورا أساسيا من خلال فسح المجال لإنشاء الميليشيات المسلحة على غرار جيش المهدي-التابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر- المتهم بالانخراط في التصفيات الطائفية الموجهة ضد سنة العراق.

وكانت الخلاصة ما ذهب إليه مسئول أمريكي عندما قال " إننا نخطط لإقامة ديمقراطية في العراق، لكننا ندرك يوما بعد يوم بأننا نتجه نحو إقامة شكل من الجمهورية الإسلامية"[9].

[8] - نفس المرجع.

[9] - Hicham Ben Abdallah El Alaoui. opcit.

2- تداعيات الوضع الأمني والصراع الإيراني الأمريكي على مستوى الاستجابة لمطالب الإصلاح.

أسفرت عملية احتلال العراق وحل قواه الأمنية عن خلق وضع أمني مستجد، أدى إلى ظهور المقاومة، وكذا ميليشيات تابعة لأحزاب سياسية، تولت عمليات التطهير الطائفي، خاصة منها فيلق بدر الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الأسبق الجعفري، فقد هوى العراق في دوامة عنف لم يكن الأمريكيون يتوقعون أن تكون بتلك الحدة، بحيث أنه زيادة على فصائل المقاومة السنية التي كانت تستهدف القوات الأمريكية، برزت ميليشيات مسلحة ارتبطت ببعض الوجوه والقيادات السياسية الشيعية استهدف بعضها القوات الأمريكية، فيما وضعت أخرى أهدافا تمثلت في التصفية الطائفية للسنة وقياداتها.

وأسفرت أعمال العنف بمختلف تنويعاته عن مقتل الآلاف من العراقيين وترميل أزيد من مليون عراقية وأكثر من مليوني يتيم، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، تلك كانت نتائج سنوات من الاقتتال الطائفي و المواجهة مع القوات الأمريكية، كل ذلك كان كافيا ليتراجع مطلب إقامة الديمقراطية في العراق في الأجندة الأمريكية في العراق، خاصة في ظل بروز مؤشرات على الفشل الأمريكي في تحقيق استتباب الأمن، جراء المواجهة الشرسة التي أبدتها المقاومة العراقية، وبروز فصائل مسلحة ذات ولاءات خارجية، كان أبرزها جيش "القدس" الذي يصطف خلف الجعفري، وجيش المهدي الذي يتزعمه مقتدى الصدر، وميليشيات أخرى تابعة لرئيس الوزراء نوري المالكي والتي انخرطت في أعمال عنف طائفية عقدت من وضعية القوات الأمريكية، وألقت بظلالها على الأجندة الأمريكية في المنطقة، وجعلت الأولوية الأمريكية في العراق لا تتمثل في إقامة الديمقراطية، بل في الحصول على الحد الضامن لمصالحها من خلال إيجاد القوى الموالية ودعمها في العملية الانتخابية في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد.

فالولايات المتحدة التي أصبحت تخوض مواجهة على جبهتين- جبهة المقاومة السنية والمواجهة مع إيران وممثليها في الداخل العراقي- لم تعد تهتم بمسألة إقامة الديمقراطية في العراق، خاصة وأن إيران استبقت الوضع بتسديد ضربة استباقية للمعسكر الموالي لأميركا في سياق التنافس الانتخابي عبر ما يسمى هيئة المساءلة والعدالة التي توازي في إيران "مصلحة تشخيص النظام"، وإقصائها المئات من رموز هذا المعسكر تحت ذريعة اجتثاث

البعث، لم يتوان قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال ديفد بتراوس عن وصف هذه الهيئة بأنها تدار من قبل فيلق القدس الإيراني، كما لم يتأخر الرد العملي الأميركي فانبثقت "هيئة تمييزية" في البرلمان العراقي عقب زيارة نائب الرئيس الأميركي إلى بغداد مباشرة وألغت هذه الهيئة قرار الاستبعاد[10].

وبالرغم من اصطباغ المقاومة بالصبغة السنية وانحسارها بشكل أساسي في مناطق السنة وتكريس القوى الشيعية تحالفها مع الاحتلال بهجوم بشع على قوى المقاومة استدعيت فيه لغة محملة بالدلالات الطائفية، وبالرغم من أن القوى العسكرية والأمنية العراقية الجديدة قد شكلت هي الأخرى على أساس طائفي. وعدم توانى قوات الحرس الوطني العراقي في الوقوف إلى جانب القوات الأميركية في معركة الفلوجة الأولى، وجنودها يرفعون صور آية الله السيستاني، كان الفصل الطائفي في العراق المحتل يصل ذروته الأولى[11]، فإن ذلك لم يمنع من بروز المواجهة الإيرانية الأمريكية على الساحة السياسية والأمنية العراقية طيلة سنوات الاحتلال، واتضح أن إقامة المشروع الديمقراطي في العراق لن يخدم المشروع الأمريكي في المنطقة بأي حال من الأحوال، وهو ما جعل واشنطن تعيد ترتيب أولوياتها من خلال السعي لتنصيب حكومة موالية "حليفة"، تضمن استمرار المصالح الأمريكية لأبعد فترة ممكنة، وذلك من خلال سعيها لترجيح كفة علاوي-المطلك في مواجهة المالكي والجعفري وبقية الفصائل الشيعية الموالية لإيران ممثلة في قوائم الحكيم والجعفري، أو تلك التي أعلنت تمردها الظرفي على طهران على غرار المالكي والقائمة الصدرية .

فالولايات المتحدة تدفع وتحشد باتجاه ما يسمى بقائمة الحركة الوطنية الموالية لها والتي تقف ضد القائمة الإيرانية وترفع شعارات وطنية وعلمانية تدغدغ تطلعات الشارع العراقي الذي يرغب في الخلاص من الحكومة الحالية العاجزة والفاسدة والتي أخفقت على كافة المسارات الأمنية والخدمية والاقتصادية، القائمة الأميركية ومرشحها لرئاسة الوزراء إياد علاوي أو في حالة تكاملها جواد البولاني تحظى بدعم من دول عربية تحاول إدارة صراعها مع

---

[10] - خالد المعيني. الانتخابات العراقية والمخاض العسير. على الموقع www.aljazeera.net بتاريخ.2010/02/19.

[11] - بشير موسى نافع. في المسألة الطائفية. على الموقع : Aljazeera.net بتاريخ 2006/12/24.

إيران بالنيابة في العراق من خلال البوابة الأميركية[12]، ومن المتوقع قيام الولايات المتحدة بترتيب منضدة الرمل السياسية وتقليم أظافر إيران العسكرية في العراق استعدادا لأية مواجهة قادمة معها أو عند التفكير في من سيملأ الفراغ إذا غادرت قواتها العراق.

ففي عام 2007، وفي ظل حكومة المالكي المنتخبة هيأت الولايات المتحدة لنفسها خط رجعة أو ما يطلق عليه آنذاك الخطة (ب)، نتيجة لتدهور وضع قواتها التي كانت على وشك الانهيار وإعلان الهزيمة عامي 2006 و2007 عندما كانت المقاومة تشن 1200عملية عسكرية يوميا ضد قواتها (كما يشير إلى ذلك "تقرير بيكر هاملتون")، فاستصدرت قرارا من مجلس الأمن رقمه 1770 في 10 أوت2007 خولتها فيه الأمم المتحدة التدخل لمعالجة ملفات تعد سيادية مثل المصالحة الوطنية وإعادة النظر في الدستور وكذلك الإشراف على عمل المفوضية، لأنها كانت ترغب حينها إذا ما تدهورت الأوضاع في أن تترك العراق للأمم المتحدة.

في ظل هذه المعطيات السياسية والوضع الأمني المتردي الذي أجبر الولايات المتحدة على وضع ترتيبات خاصة بالانسحاب من العراق، بعد تنصيب حكومة موالية جعل التفكير في تعميق الممارسة الديمقراطية التي رفعتها الولايات المتحدة شعارا بعد إسقاط نظام الرئيس صدام حسين في 2003 في حكم الغائب الأكبر من الأجندة الأمريكية التي انكشفت نواياها بأن ما يهمها بالأساس هو إيجاد الإطار الكفيل بضمان مصالحها في المنطقة ليس إلا، وبالتالي فالحديث عن قياس مدى الاستجابة للمشروع الأمريكي للإصلاح في العراق يعد ضربا من الوهم في ظل معطيات سياسية واجتماعية داخلية لا تشجع على التفكير في "الديمقراطية" في ظل غياب الأمن والتدهور الكبير لمظروف المعيشة الناجمة عن ذلك ، قبل أن يضاف إليها المعطى الآخر وهو غياب الحكومة التي فشلت القوى السياسية العراقية في التوصل إليها منذ انتخابات بداية 2010.

[12] - خالد المعيني. الخارطة السياسية للانتخابات العراقية. المرجع السابق.

ثانيا: النموذج السعودي:

إن البحث في الكيفية التي تمت عبرها الاستجابة في المملكة العربية السعودية لمبادرات الإصلاح التي طرحتها الإدارة الأمريكية، سوف يستدعي الاهتمام بطبيعة التغيرات التي شهدتها المملكة منذ الحادي عشرة من سبتمبر 2001، والتي عرفت خطوات وإن لم تكن كافية إلا أنها اعتبرت خطوات جريئة من منظور العديد من المهتمين بالشأن السعودي، بالنظر لطبيعة النظام المحافظة.

فإذا كانت التصنيفات المختلفة تضع المملكة العربية السعودية ضمن لدول الأكثر محافظة في المنطقة العربية، فإن ذلك ستكون له تداعيات على طبيعة رد الفعل تجاه المبادرات التي طرحت لتحريك المياه الراكدة في المنطقة، ومحاولة استئصال "منبع الإرهاب" حسب ما صوره الأمريكيون للعالم، فالمملكة العربية السعودية التي ظلت لعقود طويلة في خانة "أصدقاء" أمريكا ومصدر اطمئنانها النفطي، وأحد حلفائها المحوريين في حرب الخليج الأولى تحولت بين عشية و ضحاها إلى مصدر تفريخ الإرهاب، بعدما اكتشف الأمريكيون فجأة ذات صباح من 11سبتمبر 2001 أن أغلب العرب الذين كانوا على متن الطائرات التي ضربت برجي مركز التجارة العالمي كانوا سعوديون، وتلك تهمة كافية لجعل صناع القرار في المملكة ينصاعون للمبادرات الأمريكية للإصلاح الداخلي، لئلا تطالهم تهم دعم الإرهاب أو تمويله.

و إن كانت عملية الإصلاح الديمقراطي قد غابت عن أولوية للسياسة الأمريكية في المنطقة، في فترة ما قبل 11 سبتمبر 2001، فإن ذلك مرده طبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة وتحديدا في المملكة العربية السعودية التي اعتبرت ممون السوق العالمية بالنفط ، وهو ما كان يشكل أولوية للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وكانت له تداعياته على الموقف الأمريكي من النظام السعودي خلال تلك الفترة، وهو ما اعتبر التجسيد الواضح للتناقض بين مبادئ وشعارات الديمقراطية التي ترفعها الولايات المتحدة من ناحية، ومصالحها في المنطقة من ناحية أخرى، وانه غالبا ما ضحت الولايات المتحدة بالمبادئ الديمقراطية إذا تعارضت مع المصالح[13] .

[13] - حسنين توفيق إبراهيم: **النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها**. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005. ص131.

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد عجلت بإعادة طرح موضوع الإصلاح، بالنظر للاعتقاد الأمريكي أن موجة العداء لأمريكا مصدرها حالة اليأس التي يعانيها الشباب السعودي، الناجمة عن النظام "التيوقراطي" ودوره في سد الأفق السياسي لتلك الشريحة من المجتمع السعودي، ودور الحركة الوهابية في تنمية العداء لأمريكا، ومن تم كان الداعي لطرح مبادرة الإصلاح التي جاءت في نوفمبر 2003، أشهرا بعد غزو العراق وإسقاط النظام القائم العملية التي اعتبرها المحافظون الجدد "الخطوة الأولى في حملة طويلة الأمد ل"دمقرطة" الشرق الأوسط[14].

1: المعطى الداخلي وحدود عملية الإصلاح.

كانت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تداعياتها المباشرة على النظام القائم في المملكة العربية السعودية، فبمجرد اكتشاف أن أغلب الركاب العرب على متن الطائرات التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي، والذين تتهمهم واشنطن بأنهم الإرهابيون الذين اختطفوا تلك الطائرات ذوو جنسيات سعودية، حتى تداعى التساؤل الذي تردد على ألسنة العديد من المسئولين الأمريكيين "لماذا يكرهوننا" ، وكان الجواب بالنسبة للعديد منهم، أن ذلك مرده طبيعة القيم المختلفة، ولأن الأمريكيين والغربيين عموما يتمتعون بالحرية والديمقراطية، الغائبة في كل الأقطار العربية، ومن تم فالحل يكمن في دمقرطة تلك الأنظمة، وتحويل بنيتها القيمية بما يتوافق والقيم الأمريكية، ومن تم تنتهي حالة العداء في أوساط المجتمع السعودي للثقافة و للوجود الأمريكي على أراضي المملكة.

والواقع أن الوضع الداخلي السعودي لم يكن على ما يرام، خاصة منذ قبلت الأسرة الحاكمة في المملكة بالتواجد العسكري الأمريكي على "أرض الحرمين" عقب الاجتياح العراقي للكويت في 1991، وهو ما ولد حالة من الشقاق الداخلي بين موافق ومعارض لذلك التواجد الذي اعترضت عليه عديد الفعاليات والقوى المجتمعية المحلية، وخاصة القيادات الدينية، وكان على رأس تلك القيادات اسم "أسامة بن لادن"، الذي أعلن الحرب على النظام القائم منذئذ، وسارت على خطاه قوى أخرى أصبحت مصدر قلق للأسرة الحاكمة في السعودية.

---

[14] - Daniel Brumberg. DEMOCRATIZATION VERSUS LIBERALIZATION IN THE ARAB WORLD: DILEMMAS AND CHALLENGES FOR U.S FOREIGN POLICY. July 2005,p 1. on : www.StrategicStudiesInstitute.army.mil

وقبل بروز مؤشر الحركات التكفيرية الجهادية عانت المملكة من طبيعة التركيبة الدينية التي شكلت حافزا للتغيير والإصلاح من جهة، ومصدر مخاوف من زعزعة النظام الداخلي من جهة أخرى، ومثل هذا الخطر الشيعة الذين يمثلون حوالي خمسة بالمائة من التعداد السكاني (حوالي 300 ألف نسمة)، ويتمركزون في المناطق الشرقية للمملكة الغنية بالنفط، والذين شأنهم أن يكونوا مصدر العديد من المخاوف بالنسبة للنظام السعودي، خاصة في ظل الشكوك حول ولاءات الشيعة وقربهم من إيران منها.

وترتكز تلك المخاوف على خلفية الصدامات السابقة بين الشيعة في منطقة القطيف والحسا -المعادين للوهابيين في منطقة نجد- وقوات الأمن السعودية، كانت أشهرها تلك التي حصلت في 1980، لما أصر الشيعة على الاحتفال بذكرى عاشوراء، **وتبع ذلك مطالبتهم بالانفصال بمناطقهم و إقامة جمهورية إسلامية، وأعقب تلك المناوشات زيادة الأموال التي تنفقها الدولة في هذا الإقليم، مع تشديد الإجراءات الأمنية عليهم[15]. وفي عام 1993 حدث تطور لافت؛ حيث تمت المصالحة بينهم وبين الملك فهد الذي أطلق سراح معتقليهم، ووعد بإعادة النظر في أوضاعهم مقابل وقف مجلاتهم ومطبوعاتهم بالخارج[16]. وهو ما اعتبر تطورا يدفع باتجاه الإصلاح الداخلي في المملكة.**

من جهة أخرى تطرح طبيعة النظام السياسي مشكلة أساسية في المملكة فالأسرة المالكة السعودية، التي تقوم على أساس تحالف أبدي مع الحركة الدينية الوهابية التي طالما وفرت لها الغطاء الديني لممارسة سلطانها منذ نشأة المملكة، وجدت نفسها في مواجهة المطلب الأمريكي بالانفصال عن هذه الحركة، المتهمة بالوقوف وراء الإسلام الجهادي وموجة العداء التي اجتاحت السعودية خاصة بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، وأسفرت عن تفجيرات منطقة الخبر التي كانت تضم قاعدة للجنود الأمريكان.

إن الوضع المتفجر الذي عاشته السعودية خلال تلك المرحلة استدعت من النظام السعودي مباشرة إصلاحات دعت إليها لائحة المطالب التي رفعتها الشخصيات 60، التي

---

[15] - الهام المانع. دولة على حافة التغيير، العائلة السعودية بين دعوات الإصلاح والانشقاق. القدس العربي. لندن. أكتوبر 2002.

[16] - ميساء شجاع الدين. السعودية.. بين مطالب الإصلاح ومخاطر التقسيم. على الموقع:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

طالبت بالإصلاح السياسي، وبإعطاء دور أكبر للعلماء، زيادة على ارتفاع أصواتها المنتقدة للملك فهد خاصة لما أقدم هذا الأخير على تعيين قيادة شيعية عام 1993 ضمن 60 شخصية شكلت المجلس الاستشاري[17]، أو مجلس الشورى، وقد كان جواب الملك على تلك المطالب التي جاءت في " مذكرة النصيحة" التي وقعتها 400 شخصية سعودية، إصلاحات شكلية، شملت النظام الأساسي، نظام مجلس الشورى و نظام المناطق، وهو ما اعتبر خطوة إصلاحية ولو كانت دون الحد المطلوب داخليا[18] ، في الوقت الذي لم تكن السعودية عرضة لضغوط خارجية بمباشرة إصلاحات سياسية، بالنظر لطبيعة الحلف القائم بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، والذي ينطوي على اتفاق ضمني بحماية المصالح الأمريكية في المملكة مقابل السكوت الأمريكي عن انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين السعوديين من طرف النظام القائم، خاصة وأن تلك اللائحة المطلبية جاءت في ظل ظروف دولية ميزها انتشار القوات الأمريكية على الأراضي السعودية.

وإن كانت مطالب الإصلاح قد تم إسكاتها من طرف السلطات السعودية، لما يقارب العشرية فإن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أعادت إلى الواجهة مطلب الإصلاحات الداخلية في المملكة، بحيث تداولت الدوائر الفكرية الأمريكية أنه على صناع القرار في واشنطن الضغط على المملكة العربية السعودية، لتبني توجهات جديدة، تفتح الأفق السياسي للشباب السعودي، الذي "سيطرت عليه ثقافة الكراهية لأمريكا" وما تبعها من انعكاسات وتداعيات على علاقات البلدين ومصالحهما المشتركة.

وقد لعبت العديد من العوامل دورا رئيسيا في تعطيل عملية الإصلاح كان أهمها العامل المتعلق بالحرب على الإرهاب، بحيث يشير منظمة هيومن رايت وتش الأمريكية إلى الأثر الذي خلفته سياسة الحرب على الإرهاب على مسار عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية –على غرار بقية الدول العربية، بحيث أسهمت تلك السياسة بشكل كبير في تعطيل العملية الإصلاحية، أولا لاعتماد نظام الحكم في السعودية على مبرر محاربة الإرهاب لتعظيم

---

[17] - الهام المانع، المرجع السابق.

[18] - Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Stahl. More Freedom, Less Terror? Liberalization and Political Violence in the Arab World. RAND Corporation 2008. P 106.

المخاوف من المعارضة السياسية، ثم لتراجع موضوع الإصلاحات في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، مقارنة بأولوية الحرب على الإرهاب.

وإضافة إلى ذلك فقد لعبت القوى الأمنية السعودية دورا محوريا في تعطيل العملية الإصلاحية، خاصة وأن هذه المؤسسة هي التي تفرض القيود على تشكيل الأحزاب السياسية والمسيرات العامة والإضرابات المنظمة، وتقوض من محاولات محاسبة الأجهزة الأمنية جراء انتهاك حقوق الإنسان المنتشرة في المملكة.

2: مستويات الإصلاح في المملكة.

في خضم ردود الفعل التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما أعقبها من تداعيات على المستوى الاستراتيجي، أدركت النخبة الحاكمة في المملكة العربية السعودية أن الإفلات من الضغوط الدولية المسلطة عليها، إنما يكون بتبني مجموعة من مداخل الإصلاح في قطاعات مختلفة، امتدت من المجال السياسي إلى القضائي والتعليمي بما من شأنه تغيير البنية القيمية للمجتمع السعودي، وجعله يتقبل القيم الديمقراطية الغربية، التي ظلت تلقى الاعتراض من القوى الدينية داخل المملكة.

وتجمع العديد من الدراسات على أن ما أعلن من طرف المسئولين السعوديين لا يعدو أن يكون إجراءات شكلية، خاصة في ظل الحملة الأمريكية "على الإرهاب"، التي اتخذت منها العديد من الدول غطاء وذريعة للتضييق على مجالات العمل السياسي تحت طائلة الخوف من الخطر الإرهابي، وسوقت لمخاطر الإرهاب على المصالح الأمريكية التي تفوق مخاطر غياب الديمقراطية، وهو ما جعل السلطات في الرياض تسيطر على مجالات العمل السياسي والحريات المدنية وتسير مطالب الإصلاح ببطء شديد[19]، بشكل لا يخل بالتوازنات الداخلية القائمة. ومن تم فقد بدت استراتيجية الإصلاح مقابل القمع الموجه ضد الإرهاب ك"تكتيك"

[19] - Jefferson S. Burton. DEMOCRATIZATION OF THE ARAB MIDDLE EAST: POSSIBILITY OR PIPEDREAM? USAWC STRATEGY RESEARCH PROJECT. U.S. Army War College
CARLISLE BARRACKS, PENNSYLVANIA2006. P7.

ظرفي، أفضى إلى بعض التحولات الديمقراطية – وبمرونة مدهشة- في تركيبة إحدى أكثر أنظمة الحكم انغلاقا في العالم[20].

أ) الإصلاح السياسي:

يقول فهد العرابي الحارثي "أن امريكا اكتشفت مؤخرا أن الديمقراطية هي علاج البؤس والتوحش، والعنف والإرهاب، فالديمقراطية هي بالتالي التي يمكنها أن تصنع شعوبا لا تعاني عقد الظلم ، والقهر واليأس ،مما قد يعبر عنه أحيانا بطرق العنف والإرهاب[21]، ولذلك كانت مطالب الولايات المتحدة منذ البداية بضرورة تبني جملة من الإصلاحات من شأنها تغيير المعطى الداخلي لحساب المصالح والسياسات الأمريكية في المنطقة، وهو ما جسدته بعض الخطوات البطيئة للإصلاحات، التي يوصف مسارها بالبطيء، فبالرغم من مباشرة السلطات السعودية سلسلة حوارات وطنية منذ سنه 2003، فقد رأى العديد من الملاحظين أن مبادرة إصلاح المجالس البلدية زادت من شرعية النظام السعودي، بالرغم من عدم استكمالها، نظرا لحصول تحولات داخلية منها نجاح النظام غير الديمقراطي في الحرب على الإرهاب[22].

ومنه فقد كُبِحت طموحات الملك على هذه الجبهة، بسبب المخاوف التي تساور شخصيات آل سعود الأكثر محافظة من أنّه حتى المجالس الإقليمية المحتملة والمنتخَبة جزئياً وغير المُمَكَّنة نسبياً يمكن أن تشكّل سابقة خطيرة. وقد تم تأجيل الدورة الثانية لانتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في العام 2009 حتى العام 2011.

وتتباين المواقف داخل الأسرة الحاكمة في السعودية بصدد الإصلاح ففي مواجهة المحافظين تعلو بعض الأصوات المنادية لإيجاد نوع من الانتخابات، ونجد من ضمنها الدعوات التي أطلقها الأمير الوليد بن طلال والذي دعا إلي إيجاد نوع من الانتخابات لمجلس الشورى وان

---

[20] -Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Stahl. opcit . p 103.

[21] -فهد العرابي الحارثي. أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل. الطبعة الثانية. بيروت 2004.ص105.

[22] - Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Stahl. Op.cit. P108.

قصرت في مراحلها الأولي علي الرجال دون النساء قياسا بالتجربة الكويتية[23] وكذلك دعوات والده الأمير طلال بن عبد العزيز والذي كان ولا يزال في كثير من مقابلاته وتصريحاته يدعو إلي تطوير وإصلاح تلك المؤسسات السياسية في السعودية.

وحتى وإن خلت الساحة السعودية من تطورات تذكر على الصعيد العملي بفعل مجموعة من المعطيات إلا أن تقرير منظمة هيومن رايت ووتش يشير إلى أن الإصلاحات-في المملكة- تجسدت بالأساس في زيادة التسامح مع تعدد الآراء واتساع دور المرأة في الحياة العامة، لكن المبادرات الملكية كانت رمزية إلى حد بعيد، إذ لم تطرأ إلا مكاسب ملموسة أو ضمانات مؤسسية قليلة لحماية الحقوق. (تقرير هيومن رايتس ووتش سبتمبر/أيلول 27, 2010)، ويشير ذات التقرير إلى أنه ومع بدء الإصلاح علا صوت النقاش حول وتيرته ودرجة شموله. ففي الوقت الذي دعى الإصلاحيون الليبراليون إلى إعداد دستور وبرلمان منتخب وطلبوا المساواة للمرأة والأقليات الدينية، وحرية التعبير التامة، فإن المحافظين - عادة رجال الدين أو من يستخدمون الخطاب الديني بشكل عام - دافعوا عن الوضع القائم كي يستمر نفوذهم على القضاء والتعليم والشؤون الإسلامية والهيمنة على الأخلاق العامة، بالإضافة للأجهزة الأمنية التي عملت ضد تيار الإصلاحات في المملكة.

ويبدو ان الوصف الدقيق لما أسفرت عنه مسيرة الإصلاحات في المملكة العربية السعودية، يقدمه تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الأخير الذي يقول بأنه "بالرغم من أن الملك عبد الله قد روّج لفكرة تحديث جهاز الدولة السعودي، وجعله أكثر فعالية وشفافية إلى حد ما، مشجعاً على إعادة التقييم العلني لأوضاع المرأة والأقليات الدينية، وسمح بقدر أكبر من النقاش والاختلاف في الرأي في وسائل الإعلام، ودعم النزاهة القضائية. وقالت هيومن رايتس ووتش إن هذه الخطوات، رغم أنها هيأت لأجواء على طريق التغيير، فإنها لم تكن مصحوبة بتشريع أو تقنين أو آليات تنفيذ أو محاسبة."

[23] -متروك الفالح. الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 09/11. شرت الدراسة في (القدس العربي) بين 26 أبريل والأول من مايو 2002، توجد على الموقع:
http://www.gulfissues.net/m_p_folder/main_div/eslah/eslah_006.htm

ب) الإصلاح القضائي:

في الممارسة، أسفرت الإصلاحات القانونية المقترَحة عن إنشاء محكمة عليا جديدة لتكون محكمة الاستئناف الأعلى مرتبةً، لكنّ الأمر لا يتعدّى كونه تغييراً في الاسم في وظيفة كانت سابقاً من صلاحيات مجلس القضاء الأعلى. كما لم يباشر مجلس القضاء الأعلى بعد الاضطلاع بدوره الجديد، وهو إعادة تدريب قضاة ذوي معلومات خاطئة في معظم الأحيان. وعلى الرغم من أنّ المجموعة القديمة والمحافِظة جداً من العلماء المدرَجين على جدول الرواتب الذين يشكّلون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس القضاء الأعلى لا تزال هي نفسها، أصبح المجلس خاضعاً إلى إدارة جديدة. لقد تمّت الموافقة على تقنين الشريعة الإسلامية – وهو أمر هام على الأرجح من أجل بيئة قانونية أكثر قابلية للتوقّع بالنسبة إلى الأعمال والذين يسعون وراء إصلاح المخالفات في مجال حقوق الإنسان. وليس واضحاً بعد متى سيتمّ نشرها في مجلّة مرخّص لها أو في شكل خلاصة وافية مكتوبة عن الأحكام القانونية التي تشكّل سابقة قانونية. ومعروف أنه سرعان ما أصبحت مجلّة رسمية سابقة تعود إلى عهد عبد العزيز ابن سعود الذي أسّس الدولة العام 1932، طيّ الإهمال. وقد استغرق الأمر سنوات عدّة لإقناع مجلس العلماء الأعلى بالموافقة مبدئياً على التقنين[24].

وبادرت الحكومة بالإصلاح القضائي في عام 2007، مع فرض تشريع يقضي بتشكيل محاكم متخصصة وميزانية بمليارات الريالات لتدريب القضاة. لكن المحاكم التجارية والعمالية والأسرية والجنائية والمرورية لم تظهر بعد. وظهرت انتقادات لأداء بعض القضاة الجُدد المدربين على عجلة، وجاءت الانتقادات حتى من القضاة السعوديين الأقدم[25].

ج) إصلاح المنظومة التعليمية:

لقد ارتبط التصور الأمريكي للإصلاح على مستوى المنظومة التعليمية بنظرة الرئيس جورج بوش الابن بأن التعليم "ينبغي أن يعلم النشء ثقافة التسامح ويعلمهم حب أمريكا

---

[24] - نبل باتريك. ما معنى "الإصلاح" في المملكة العربية السعودية. على الموقع:
http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&lang=ar&article=41301

[25] - تقرير هيومن رايت وتش الصادر في سبتمبر 27, 2010 على موقع www. bbc Arabic.com بتاريخ (2010/10/05

تحديدا"[26]، ولذلك كان من بين مداخل الإصلاح التي عرفت مستوى معقولا من التجاوب داخل المملكة إصلاح المنظومة التربوية التعليمية كونها تلبي مطلبا أمريكيا، ولا تخل بالتوازن ولا بمصالح الأسرة الحاكمة في المملكة.

وهكذا ارتبط "الإصلاح" بتعيين إصلاحيين مفترَضين في مناصب أساسية في الوزارات والهيئات العامة. لذلك، وفي تناقض لافت مع التقليد السعودي والآتجاه الإقليمي الأوسع، أصبحت وزارة التربية نوعاً من المعقل الإصلاحي، على الأقل فيما يختص بالمناصب الرفيعة، ما يجعلها بؤرة مهمّة للرعاية من جانب الملك عبد الله في لعبة النفوذ داخل آل سعود. بيد أن إصلاح الممارسة التعليمية اقتصر على بعض التغييرات في المناهج وكتب المقرّرات، بالإضافة إلى إنشاء جزيرة تفوّق تعليمية مثيرة للجدل هي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا قرب جدّة. واللافت هنا هو أنّ الجامعة ليست تحت سلطة وزارة التعليم العالي، على الرغم من أنّ التصوّر الرسمي هو أن تصبح في نهاية المطاف خاضعة لسيطرة الدولة الرسمية[27].

ومهما كانت الورشات الإصلاحية التي باشرتها المملكة العربية السعودية، منذ طرح المبادرة الأمريكية للإصلاح في الشرق الأوسط، سواء على مستوى البرامج التعليمية، أو في المجال القضائي، فإن أغلب المتتبعين يشيرون إلى أنها لم ترق إلى المستوى الذي تطمح إلية القوى السياسية السعودية المقيمة في الخارج التي راهنت بشكل كبير على الضغط الخارجي لإجبار المملكة على تبني مسار إصلاحي عميق، في الوقت الذي لم ترق ضغوطات العامل الخارجي إلى ذلك المستوى بالنظر لترابط المصالح تلك القوى الخارجية بمصالح الأسرة الحاكمة، التي يبدو أنها قدمت تعهدات بضمان استمرار تلك المصالح مع تخفيف الضغوط عليها للاستمرار في مسار الإصلاحات.

[26]- فهد العرابي الحارثي. المرجع السابق. ص 106.

[27] -نبل باتريك. المرجع السابق.

قائمة المراجع:

العربية:

1- بشير موسى نافع. في المسألة الطائفية. على الموقع : Aljazeera.net بتاريخ 2006/12/24

2-حسنين توفيق إبراهيم. النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها. مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2005.

3- خالد المعيني. الخارطة السياسية للانتخابات العراقية. على الموقع : www.aljazeera.net بتاريخ 2010/01/10.

4- ..... الانتخابات العراقية والمخاض العسير. على الموقع www.aljazeera.net بتاريخ.2010/02/19.

5- ..... تعثر تشكيل الحكومة العراقية.. احتمالات مفتوحة. على www.aljazeera.net بتاريخ 2010/08/10

6- فهد العرابي الحارثي. أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل. الطبعة الثانية. بيروت 2004.

7- نبل باتريك. ما معنى "الإصلاح" في المملكة العربية السعودية. على الموقع: http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&lang=ar&article=41301

8- تقرير هيومن رايت وتش الصادر في سبتمبر 27, 2010 على موقع www. bbc Arabic.com بتاريخ 2010/10/05)

9- متروك الفالح. الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 09/11. شرت الدراسة في (القدس العربي) بين 26 أبريل والأول من مايو 2002، توجد على الموقع: **http://www.gulfissues.net/m_p_folder/main_div/eslah/eslah_006.htm**

10- ميساء شجاع الدين. السعودية.. بين مطالب الإصلاح ومخاطر التقسيم. على الموقع: http://www.islamonline.net/servlet/Satellite

11 - الهام المانع. دولة على حافة التغيير، العائلة السعودية بين دعوات الإصلاح والانشقاق. القدس العربي. لندن. أكتوبر 2002.

الأجنبية:

1- Daniel Brumberg, Democratization Versus Liberalization in The Arab World: Dilemmas and Challenges For U.S Foreign Policy, July 2005, p 1. on : www.StrategicStudiesInstitute.army.mil

2- Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Stahl. More Freedom, Less Terror? Liberalization and Political Violence in the Arab World. RAND Corporation 2008.

3- Jefferson S. Burton, Democratization of The Arab Middle East: Possibility or Pipedream? USA WC Strategy Research Project. U.S. Army War College, Carlisle Barracks, Pennsylvania 2006, P10.

4- Hicham Ben Abdallah El Alaoui. Pour une démocratie autochtone, Crise et réforme du monde arabe. Le monde diplomatique, octobre 2005.

5- Ramin Ahmadov. **The U.S. Policy toward Middle East in the Post-Cold War Era** Alternatives: Turkish Journal of International Relations Vol. 4, No.1&2 Spring &Summer 2005.